الازمة الاقتصادية

البحث عن علاج على حساب الفقراء

يبدو ان الازمة الاخيرة لن تحدث اي تغيير اساسي في الاقتصاد اللبناني ، وفي سياسات الدولة الاقتصادية والاجتماعية • وتفيد الملامح الاولى للحلول المطروحة من جانب هيئات الرأسماليين وكبار المسؤولين ان الوضع سوف يستمر على حاله ، ولكن مع بعض التعديلات التي تفرضها الصعوبات التي يعانيها الاقتصاد منذ سنين ، والتي بات علاجها اكثر الحاحا (وربما ايسر) بعد الحرب الاهلية • والسمة العامة لهذه التغييرات المحدودة هي اعطاء مقياس الفعالية الاقتصادية دورا اكبر في التعامل مع المؤسسات ، ومطالبة الدولة بدور اقل كلفة واكثر كفاءة في تقديم خدمات القطاعات الرأسمالية •

ريمون اده : ٤٥ مليار خساره

الياس سابا : تعويضات الدولة مليار واحد

تتناول الاجراءات الاقتصادية المطروحة ، اذا قضيتين : الدمار الناتج عن القتال وتوقف الاعمال ، والتعديلات الملحة في الاقتصاد •

بالنسبة لخسارة الاقتصاد اللبناني « بسبب الحرب » فان البعض ، كالعميد ريمون اده ، يشدد على رقم الـ ٤٥ مليار ليرة لبنانية ، في حين يحصر البعض الاخر التقديرات بالخسارة الناتجة عن توقف الانتاج او بما يمكن للدولة ان تعوضه • ويقول وزير المال السابق ، الياس سابا، ان لبنان خسر ، كحد اقصى ، ٥٠ بالمئة من الناتج القومي الخام خلال ١٩٧٥ والشهر الاول من ١٩٧٦ ، اي ما يعادل ٤ مليارات ليرة • ويضيف ان ما قد تعوضه الدولة قد لا يتجاوز مليارا او مليار ونصف المليار ليرة •

تفاوت الدمار

ويبدو ان الخسارة الاكبر قد لحقت بقطاعي الصناعة والمصارف وخاصة « الوطنية » منها • ففي حالة الصناعة كان طبيعيا ان يسبب التدمير خسائر افدح بسبب اعتماد الصناعة الى الراسمال الثابت ، الالات والابنية المعرضة للتلف ، في حين لا يلعب هذا العنصر دورا اساسيا في حالة المؤسسات التجارية • وحسب تقديرات اولية فان هنالك ١٠٠ مؤسسة صناعية متضررة جزئيا ، وحوالي ٣٠ موسسة شبه مدمره حيا • ولكن الخسائر في معظم الحالات لا تتجاوز المليون ليرة •

واضافة الى اضرار الدمار فان الصناعة تعرضت للاثار السلبية الناتجة عن فقدان المواد الخام ... وعن « الخوة » التي فرضت عليها •

لكن مجمل هذه الخسائر قد تظل اقل اهمية من فقدان السيولة والتسهيلات المالية • فاذا كانت الصناعة تعاني اصلا من « اجحاف » تاريخي لجهة علاقتها بالمصارف والدولة ، فمن الطبيعي انها ستتأثر اكثر من سواها بعد ان قلصت المصارف من تسهيلاتها المالية ، وبعد ان اخذت الودائع تهرب من المصارف الوطنية الى المصارف الاجنبية ، او الى الخارج •

الخاسر الاكبر

وعلى صعيد المصارف نفسها ، فان السحوبات التي شهدتها الاسابيع الاخيرة بلغت ٨٠٠ مليون ليرة ، بينها حسابات لبنانية حولت الى عملات اجنبية (دولار ، استرليني ، فرنك ، الخ) ، ونقلت الى الخارج • ويقدر الياس سابا ان نصف هذه المبالغ ستعود الى لبنان خلال شهرين • لكن ما لا تشير اليه معلومات الدولة هو ان اهتزاز الثقة بالوضع العام وبالمصارف سوف ينعكس سلبا على المصارف الوطنية وسوف يعزز كثيرا اوضاع المصارف الاجنبية التي قد تعتبر اكثر جدارة بالثقة، ويعني ذلك ان سيطرة المصارف الامبريالية العالمية على شريان التمويل للاقتصاد بمجمله ستصبح اقوى ، وان تبعية لبنان للغرب ستزداد رسوخا •

اما فيما يتعلق بخسائر قطاعي التجارة والخدمات والسياحة فانها تظل محدودة وقابلة للتعويض ، الى جانب ان هذين القطاعين اكثر قدرة على الاحتمال من سواهما • وحتى على حالة الفنادق الكبرى التي تعرضت لدمار بالغ فان اهميتها بالنسبة للنظام وعلاقات بعضها بشركات عالمية سوف تتيح اعادة بنائها بسرعة •

الاجراءات المقترحة

ان القطاعات المذكورة هي القطاعات التي يبدو ان الدولة تأخذها بعين الاعتبار لدى الحديث عن اعادة تسيير الاقتصاد • وتشمل الاجراءات التي اتخذتها الدولة ، او الاجراءات المقترحة عدة بنود :

● وفر البنك المركزي سيولة كافية للمصارف عشية افتتاحها من اجل تحمل السحوبات الكثيفة، وهو يبدي استعدادا لتأمين سيولة اضافية ، اذا اقتضى الامر • وفي الوقت نفسه رفضت الدولة اي حديث عن قرار عمومي بتأجيل الديون والاستحقاقات •

● وعلى صعيد التجارة يبدو ان هنالك امكانية لتعديل قانون القروض بحيث يستفيد التجار من بنك الانماء • وفي اي حال فان التجار سوف يستفيدون من الضغوط التي يمارسها البنك المركزي على المصارف التجارية من اجل التساهل في قضايا الاقساط المستحقة، ومن اجل عدم تقليص التسليفات •

● اما على صعيد الصناعة ، فقد طالبت جمعية الصناعيين ان يوفر لها المصرف الوطني للانماء الصناعي والسياحي ٦٠ بالمئة من التسهيلات التي كانت تنالها من المصارف التجارية قبل بداية الحوادث ، والابقاء على الحسابات المدينة التي كانت قبل ١٣ نيسان • كذلك طالب الصناعيون بفرز سيولة اضافية فورية بنسبة ٢٥ بالمئة من التسهيلات السابقة على ان تكون مضمونة من الدولة •

من جهتها اعلنت الدولة بلسان رئيس مجلس ادارة بنك الانماء عن استعدادها لدرس اي طلب يتعلق بالقروض المتوسطة او الطويلة الاجل • ويتردد ان هذه القروض ستكون لمدة ١٠ - ٢٠ سنة وبفائدة لا تتجاوز ٢ - ٣ بالمئة • وفي الوقت نفسه اتخذت الدولة قرارا بالغاء رسم الطابع عن السندات المعاد حسمها ، واعلنت - بلسان غسان تويني - وضع ١٠ ملايين ليرة بتصرف الجمارك لدعم صادرات النسيج • ومن المؤكد ان الصناعة سوف تستفيد اذا اقرت الدولة مشروع التأمين ضد الحوادث « غير التجارية » •

وبالاضافة ، كانت الدولة قد اعلنت عن تخصيص ١٠٠ مليون ليرة لاعادة بناء المنازل المهدمة و٥٠ مليون ليرة للاغاثة •

مصادر التحويل

ان المبالغ التي سوف تتطلبها مشاريع الدعم الاقتصادي هذه قد تبلغ حوالي ٨٠٠ مليون ليرة • وحسب المعلومات المتداولة فان الدولة ، عبر البنك المركزي ، سوف تتحمل العبء الاكبر ، في حين تتجه النية للاستعانة بقروض من المؤسسات العامة الخليجية لتأمين الباقي وخاصة اذا تعذر اقناع المصارف بشراء اية سندات على الخزينة كما اقترح البعض •

دور الدولة

واذا كانت الدولة مدعوة لمساعدة القطاعات الرأسمالية على الخروج من الازمة الراهنة ، فان ذلك قد فتح المجال فيما يبدو لاحداث بعض التغيير في العلاقة بين الطرفين • ومرد هذا التغيير هو الصعوبات المزمنة للاقتصاد اللبناني والتي برزت على شكل ملح في السبعينات ، ثم ازدياد المنافسة من جانب مؤسسات الخدمات التي نشأت في بلدان الخليج نفسها •

ويبدو ان النقطتين المركزيتين في مطالب الرأسماليين من السلطة هما : ايجاد ادارة اقل كلفة وتعرضا للقيود المحلية واكثر فعالية خاصة على صعيد البنية التحتية - كالطرق الدولية والمرفأ والمطار - والخدمات العامة التي تشمل البريد والهاتف والتلكس وغيرها • وثانيا ، المساهمة مباشرة في التوظيفات التي يتردد الرأسماليون في اخذ المبادرة فيها ، ومن اجل شق الطريق فيما بعد للاستثمار الرأسمالي الخاص •

وبالنسبة لهذه النقطة الاخيرة فقد اعلن الدكتور سليم الحص رئيس مجلس ادارة بنك الانماء ان اللجنة الرباعية المكلفة بدرس طرق انعاش الاقتصاد سوف تقترح تعديل قانون البنك بحيث يصبح ممكنا القيام بتوظيفات مباشرة في الاقتصاد على نحو اوسع نطاقا بكثير • والمطلوب في نظره اعتماد قانون يسمح بتوظيف ما يزيد على ١٠ بالمئة من قيمة موجودات المشروع المعني ، ومن غير ان يكون التوظيف مرهونا بموافقة الحكومة • والواقع ان مصادر اللجنة الرباعية لمحت الى ان المساعدات التي سوف تعطى للمؤسسات المتضررة يمكن ان تستخدم ليس لاعادة البناء فحسب بل و « للتنمية » ايضا •

ويؤكد رئيس بنك الانماء ان دور الدولة هذا لن يمس القطاع الخاص « الذي سوف يستمر في لعب الدور المركزي في الاقتصاد •• » ولكن « على الحكومة ان تكون مستعدة ابدا للتدخل حيثما يترك القطاع الخاص ثغرة ما » • ولا ينسى ان يشير الى ان ذلك كله يتطلب « ادارة كفؤة » •

البطالة والهجرة

اذا كانت الاجراءات التي اعلنت عنها الدولة ، بمختلف اجهزتها ، لا تعدل كثيرا في صورة الاقتصاد اللبناني ، فان الوجه غير المعلن من هذه الاجراءات يحمل بعض التطورات المهمة •

من جهة تردد مرارا في تصريحات بعض المسؤولين الكلام عن الرغبة في دعم المؤسسات « المؤهلة » دون سواها • وقد اوضح مروان اسكندر في «النهار» مغزى هذا الكلام حين قال :

ان « الصناعات والخدمات التي كانت مهيأة للاندثار لولا المنح المباشرة وغير المباشرة يجب ان تزول لتحل محلها نشاطات اخرى ذات مردود افضل •• » •

وفي الواقع فان المغزى العملي للحديث عن « الاهلية » بالنسبة للمؤسسات الاقتصادية قد ينتهي على الارجح الى ضرب بعض الصناعات التي لم تعد قادرة على الصمود امام المنافسة او التي توفرت بدائل عنها في بعض الدول العربية النفطية ، كما انه قد يعني سحق العديد من المؤسسات الصناعية الصغيرة والحرفية التي تستفيد من اعفاءات معينة وخاصة بالنسبة لاشتراكات الضمان الاجتماعي والصحي •

وسوف يكون لهذا التطور الثار محسوسة على اوضاع اليد العاملة التي ستتقلص مجالات استيعابها •• اي ان هذا التطور سوف يعني المزيد من البطالة والهجرة ، وفي المدى البعيد فان هذا الاتجاه سوف يشكل استمرارا اكثر زخما لعملية تمركز الثروات في ايدي قلة متناقصة وتقليص المنافع التي كانت في السابق متاحة لفئات البرجوازية المتوسطة والصغيرة وموظفي وعمال الخدمات، اي ان عملية الاستقطاب والفرز الطبقيين سوف تستمر وتأخذ عمقا اكبر •

ولا تملك البرجوازية برامج لمجابهة هذا التطور • فالحديث عن خطط للتنمية ولانعاش المناطق سوف يظل مجرد حديث ، بانتظار تعديلات اكبر حجما في ميزان القوى السياسية • ثم ان البرجوازية نفسها بدأت تعاني ، في السنوات الاخيرة ، من تقلص مجالات الربح ، ومن الطبيعي ان يكون اول ردود فعلها تحميل الطبقات الشعبية العبء الاكبر • وبالاضافة ، فان ازدياد هيمنة المصارف الاجنبية ، اي ازدياد التبعية للغرب ، سوف يعمق - رغما عن كل التفلفيات - طابع اللاانتاج في الاقتصاد اللبناني ، وسوف يقلل من كثافة الاعتماد على اليد العاملة •

ان المشاريع البعيدة المدى للرأسمالية اللبنانية لا تحمل اذن اية بشائر خير للفقراء ومتوسطي الحال • وفي هذه الاثناء فان غلاء الاسعار والصرف من الخدمة والبطالة والهجرة هي عناوين « رسالة النظام الى اللبنانيين » •

مصطفى